فتاوى

الإمام الشريف أبو الطيب صديق حسن القنوجي البخاري

(١٢٤٨هـ - ١٣٠٧هـ)

المسمى بـ:

دليل الطالب على أرجح المطالب

بسم الله الرحمن الرحيم

فتاوى

الإمام الشريف صديق حسن القنوجي البخاري

(١٢٤٨هـ - ١٣٠٧هـ)

المسمى بـ:

دليل الطالب على أرجح المطالب

اعتنى به

د. محمد لقمان السلفي

نقله من الفارسية إلى العربية

الشيخ ليث محمد آل محمد

دار الداعي للنشر والتوزيع

الرياض

مركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية

مدينة السلام - الهند

حقوق الطبع محفوظة

لدار الداعي للنشر والتوزيع
ومركز العلامة ابن باز للدراسات الإسلامية بالهند

الطبعة الأولى

ربيع الأول ١٤٢٢هـ

دار الداعي للنشر والتوزيع
ص.ب: ٢٤٢٤٨ - الرياض: ١١٤٦٨ - هاتف: ٤٥٧٦٠٨٧
مركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند

مركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند
جامعة ابن تيمية - سنبهلي السلام ٢٤٥٣٦٢ - الهند

مقدمة الناشر

الحمد لله الذي نزّل على عبده ورسوله ﷺ الكتاب الذي قال فيه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ (التوبة: ١٢٢)، والصلاة والسلام على النبي الكريم الذي قال: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» والذي فتح الله به أعيناً عُمياً وآذاناً صُمًّا، وبعد:

فإن الإمام صديق حسن يعتبر في مقدمة العلماء الفحول والرجال النوابغ والمصلحين العظام الذين سعوا في شبه القارة الهندية للعودة بالأمة المرحومة إلى ما كان عليه سلفهم وأئمتهم في عقيدتهم الصافية وتمسكهم الشديد بالدين الخالص واتباعهم القرآن والسنة من غير الميل والانحراف عن الجادة السويّة.

وهو أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري القنوجي، ينتهي ـ كما يقول ـ نسبه إلى النبي ﷺ. وُلد في بلدة «بانس بريلي» موطن جده لأمه في يوم الأحد الموافق ١٩/ ٥/ ١٢٤٨ هـ من أبوين كريمين وهما العلامة أولاد حسن بن أولاد علي الحسيني البخاري القنوجي صاحب الطاعات والعبادات وأمه المرأة الصالحة التي عُرفت بالتقوى والورع والعلم والفهم والحرص على تربية الأولاد تربية يُضرب بها المثل. توفي والده وهو في السنة السادسة من عمره فتربى يتيماً. أخذ علومه الأولية في بلدته «قنوج» ثم في بلدة «فرخ آباد»، ثم في مدينة «كانفور»، واستفاد من علمائها ومشائخها ثم ارتحل إلى مدينة دلهي عاصمة الهند في عام ١٢٦٩ هـ، وتتلمذ فيها على أئمة الفنون، وبرع فيها، وامتاز بين

الأمثال والأقران، وفاق عليهم في الحياء والرشد والصلاح وطيب النفس وصفاء الطينة وكل الشأن.

درس الكتاب والسنة دراسة متقنة، وتفقّه على المذاهب الأربعة، ورأى أن التمذهب بمذهب معين بدون استناد إلى دليل شرعي ليس من شأن العلماء المخلصين، فسلك مسلك السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ورجح اتباع السنة في العمل والاعتقاد، من غير إساءة الأدب مع الأئمة الكرام بل رجّح في كثير من المسائل قول أبي حنيفة إذا وجد نصًّا صريحاً مؤيّداً له.

وأوصى أبناءه عند ما ضعفت قوته فقال: «عليكم بالكتاب والسنة في الأعمال والاعتقاد، والاستقامة على ما ذهب إليه الأوائل من أهل السنة، وأما في باب الفروع فعليكم مذهب المحدثين الجامعين بين الحديث والفقه وإياكم والفلاسفة وتهافتهم» (مآثر صديقي: ٤/ ١١٩).

وتجنّب طوال حياته مصاحبة الأغنياء والجهال من الصوفية والمقلدين الجامدين والكلاميين، وكان يجاهر بالحق ولا يخاف فيه لومة لائم.

وصفه معاصره العلامة نعمان بن محمود الآلوسي فقال: شيخنا العلامة الإمام الكبير الأمير البدر المنير البحر الحبر في التفسير والحديث والفقه والأصول والتاريخ والأدب وغيرها.

وذكره مفتي الحنابلة في الحرم المكي الشريف عام ١٢٩٨ هـ فقال: الإمام الكامل والهمام العامل زينة العلماء والملوك وملاذ الغني والفقير الصعلوك ناصر السنّة السنيّة وقامع البدعة الدنية. وقال عن تفسيره «فتح البيان»: أبدع في هذا التفسير الجليل الذي لم يبعد ولا أظن يوجد له مثيل.

وكتب إليه العلامة المحقق الشيخ حمد بن عتيق عند ما اطلع على تفسيره

«فتح البيان»: اعلم وفقك الله، أنه كان يبلغنا أخبار سارة بظهور أخ صادق ذي فهم راسخ وطريقة مستقيمة يقال له «صديق» فنفرح بذلك ونسر لغرابة الزمان وقلة الأخوان وكثرة أهل البدع والأغلال. . . فبينما نحن كذلك إذ وصل إلينا التفسير بكماله، فرأينا أمراً عجيباً ما كنا نظن أن الزمان يسمح بمثله وما قرب منه.

ووصفه عبدالحي الكتاني فقال: هو من كبار من لهم اليد الطولى في إحياء كثير من كتب الحديث وعلومه بالهند وغيره.

وأما اهتمامه بالفقه، فقد عرفه كل من اطلع على كتبه، فقد تفقه على المذاهب الأربعة، وتضلع بمعرفة أقوال الفقهاء والمجتهدين، وأحكام القضاة في القضاء، حتى أصبح إماماً مجتهداً عالماً بمراتب الإجماع ومواطن الاتفاق. قال الشيخ محمد قاسم أحد مصححي المطبعة الأميرية في مصر مبيّناً منهجه في كتابه «الروضة الندية»: سلك فيه حفظه الله تعالى مسلك الإنصاف، وجانب في الترجيح سبيل الجور والاعتساف، وهذب مبانيه، وحرر معانيه، واعتنى بتقدير الأدلة ونصب أعلامها، وتوضيح وجوه الدلالة وأحكامها، وذكر مذاهب الأسلاف، وما وقع بينهم من الوفاق والخلاف، مع ترجيح ما عضده البرهان.

وقد ألف في علوم الفقه كتباً تدل بلا شك على غزارة علمه وطول باعه فيه، منها: «الروضة الندية شرح الدرر البهية» للإمام الشوكاني، و«ظفر اللاضي بما يجب في القضاء على القاضي»، و«ذخر المحتي من آداب المفتي»، و«الإقليد لأدلة الاجتهاد والتقليد»، و«هدية السائل إلى أدلة المسائل»، و«بدور الأهلة من ربط المسائل بالأدلة»، و«حصول المأمول من علم الأصول»، وهذه الكتب باللغة العربية.

وأما ماألفه في الفقه باللغتين الأردية والفارسية فقد عدّه بعض الناس فبلغ

(٢٧) كتاباً. ومن أهم هذه الكتب مجموع لفتاواه بالفارسية سمّاه «دليل الطالب على أرجح المطالب»، بلغ عدد صفحاته (١٠٠٢) صفحة. وهذه الفتاوى من غُرر ما ألفه في الفقه الإسلامي، وكل فتوى يُعتبر كتاباً مستقلاً في موضوعه، وقد طبعت في حياته، ووجدت نسخة منها في مكتبة العلامة المحدث أبي الطيب محمد عطاء الله حنيف صاحب التعليقات السلفية على سنن النسائي، عند ما زرتُه في لاهور قبل حوالي خمس عشرة سنة، واستأذنت منه لأخذ صورة فوتوغرافية منها، فأذن لي بها وأعانني ـ رحمه الله ـ على تصويرها. وأبدا بي اهتماماً خاصاً، وهذا كان دأبه مع جميع طلبة العلم. وبقيت النسخة لديّ تنتظر الوقت الموعود لترجمتها إلى العربية بواسطة أحد خواصّ طلبة العلم الذين لديهم دراية بالعلم الشرعي مع إجادة اللغة الفارسية والقدرة على الترجمة الدقيقة منها إلى العربية. وقد اختار الله لهذا العمل العلمي الشريف أخانا في الله الشيخ ليث محمد لال محمد الطالب في مرحلة الدكتوراه بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة. فقام به خير مقام فجزاه الله خيراً ووفقه لكل ما فيه رضاه.

وها قد أعددنا النصف الأول منها لنقدّمه إلى طلبة العلم بعد أن مرّ بمراحل عديدة من المراجعة والتصحيح، وبذلنا ما كان في وُسعنا من المال والجهد المضني لإخراجه في صورة الكتاب الذي يراه القارىء أمامه، راجين من الله سبحانه أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلبة العلم الشرعي إنه سميع قريب. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وحبيبنا ومولانا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أبو عبدالله محمد لقمان بن محمد بن ياسين السلفي الصديقي

١٥/ ٢/ ١٤٢٢هـ

مقدمة المؤلف

الحمد لله تعالى على كل حال، والصلاة والسلاة على رسوله محمد وآله وصحبه خير صحب وآل ما أقبل قبول وأدبر شمال.

فقد وصلتني الأخبار في هذه الأيام، وطرقت سمعي مرّات وكرّات بأن رجال بعض بلاد الهند وبعض مدن العرب، وسكان مضافات تلك الأقطار والأمصار، قد قاموا بكل الهمة الشامخة والقوة الراسخة بالبحث عن الحق والصواب والسداد. وشمّروا عن ساق الجد للعمل بمقتضى مدلولات الكتاب والسنة. لكنهم لم يظفروا بمن يستطيع أن يجيب عن أسئلتهم، في ضوء الكتاب والسنة وقواعد أصول الملة. وهم يرغبون في هذا النوع من الرسائل والمسائل، ويتمنّون الحصول عليها بكل غال ورخيص، ويضعونها على الرأس والعين. مع أن الكتب والرسائل المطبوعة قد انتشرت واشتهرت في البلاد، وتمّ توزيع ستة أو سبعة آلاف نسخة منها ما بين مطوّل ومختصر بين العرب والعجم، لكن صوت «هل من مزيد» لم ينقطع. وورد أسئلة كثيرة في أزمنة يسيرة شاهدة عدل على ما ذكرنا أعلاه، ومصدق للحال التي سبق بيانها.

ولقلة الفرص والاشتغال بمهمات ممكلة «بوفال» ولكثرة الغصص من تبعات فصل الخصومات لا أتمكن من الإجابة على أسئلة السائلين، وتصوير المدعى كما أتمناه ويخطر ببالي.

وبعد فراغي من تأليف كتاب «هداية السائل إلى أدلة المسائل» لم تسنح لي

الفرصة للإجابة على الأسئلة التي كانت وردت أثناء تأليف الكتاب المذكور والتي كانت وقعت في ركن الخمول وزاوية الذهول، ولكن ازداد الآن طلب السائلين واشتد وتجاوزت رغبة جماعة من الرجال الحد، وضاقت عليّ أوقات الفرصة؛ لذا بدأت أجمع الإجابة على تلك الأسئلة المجتمعة كيف ما اتفق من الأجوبة التي سبق أن حررتها. وأضفت إليها المسائل التي كتبت الإجابة عليها في أوقات مختلفة. وجمعت بعض الأسئلة المكررة غيرها التي سبق الجواب عليها في أحيان متفرقة دون مبالاة التكرار والزيادة على المقاصد بناءً على أنها تشتمل على بعض الفوائد والعوائد.

وأما ما يتعلق بالأجوبة، فلما كانت الطريقة القديمة والصبغ العتيق وطراز جواب عصابة المتبعين مبنياً على التقليد. تجنبت عن القيل والقال ونقل أقوال الرجال في محل الاستدلال كما هو صبغة علماء الحال والاستقبال. واقتصرت على ذكر الأدلة الضرورية أو دفع الحجج الواردة، وبيان ضوابط أصول الفقه بقدر الفرصة والفراغ.

مذاهب شتى للمحبين في الهوى ولي مذهب واحد أعيش به وحدي

واستفدت واستفضت هذه الأبواب وهذا الذهاب والإياب من مؤلفات شيخنا وبركتنا إمام الأئمة اليمانيين سهيل الأفق اليماني مجتهد العصر ومجدد المائة الثالثة عشرة القاضي محمد بن علي الشوكاني ـ روح الله روحه وجعل أبواب الجنان إلى وجهه الحر مفتوحة ـ واستفدت أيضاً من أقضيته وفتاواه ـ رضي الله عنه وجعل الفردوس منزله ومأواه ـ. لأن منهجه الذي سار عليه اتباع الكتاب والسنة وترك الابتداع وقرّر هذه الجادة.

وهذه المجموعة وإن لم تكن فيها أسئلة كثيرة في الظاهر، لكنها في الحقيقة

تجمع بين طياتها بحثاً مستقلاً لكل سؤال وجواباً شافياً لكل مقال إلا ما شاء الله. وهي مبينة على تحقيق لم تره عيون السماء القديمة قط في دفاتر علماء هذا الزمان.

وما عُرف من فحاوي أحوال فقهاء الزمان، ومطاوي أقوال المقلدين السابقين في الديار والأمصار أنهم يؤلفون أكثر مسائل هذا الباب ويروّجونها لتنفق صناعة التقليد. وهذه الطائفة من الناس لطبيعتهم المتعسفة تضيق صدورهم وتكدر خواطرهم بهذه المجموعة. وإلا الحق والإنصاف أنه ليست أية مسالة من هذه المسائل خارجة من دائرة فقهاء المذاهب الأربعة، وإنما غرضنا من ذلك اختيار الراجح وترك المرجوح. لكنهم أوجدوا تيارات منحرفة فلا يحظى بالقبول فيها التقيد بالاستدلال والتجنب عن جولان القيل والقال، ووصل الأمر إلى أنه لو سلك أحد خلاف الجادة التي ارتسموها يعدّونه من لصوص الدين المتين، ويحسبونه من قطاع الطريق لوادي الشرع المبين. ولذا وجب البيان بمقتضى أخذ الميثاق، والجد والاجتهاد في معرفة الحق رفيع الشأن الذي هو الصواب البحت والعدل الصرف حتى ينتصر الحق، ويعلم مقصود الكتاب العزيز والسنة المطهرة، وذلك إيثاراً للحق على الخلق دون مبالاة اختلاف زيد وعمر، وخوف الرمي بالحجر والمدر. وليتجلى الحق على منصة البيان وصفحة التبليغ، وكل يعمل على شاكلته والله سبحانه عند جنان كل ناطق وقائل، ولدى لسان كل إنسان ناقل، وهو عليم بذات الصدور، وإن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً يوم النشور

ولا بد من شكوى إلى ذي مروة يواسيك أو يسليك أو يتوجع

هذا، وقد سمّيت هذا المرقوم «**دليل الطالب على أرجح المطالب**» على أني لم أرجّح هذا الترجيح الذي ستراه في مطاوي فحاويه، ولم أقف في هذا الموقف

وقوف العالم الفقيه والعارف النبيه إلا بعد أن قطعت في علوم السنة المطهرة وما يرجع إليها شطراً من عمري وبرهة من زماني مع علمي بما لها وما عليها. وأفردت من الدواوين أمهات المسائل ومهماتها بلا علة، ورجحت في كل مسئلة مسئلة منها ما بلغت إليه قدرتي ودلت عليه الأدلة التي غلب الظن بأنها أرجح من الأدلة المقابلة لها، ولم أبعد من طريق النصفة في شيء منها، ولا خرجت عما يوجبه الحق الذي كنت اعتقده غِبّ أن جردت نفسي عن التعصب لمذهب من المذاهب أو قول من الأقوال أو عالم من العلماء.

ثم لما فرغت من تحرير هذه المسائل وتقريرها بأرجح الدلائل واستوفيت في كل بحث من المباحث ما كنت أظنه أنه قد فاق على كثير من المؤلفات قرعت الباب الذي كان يدخل منه خير القرون المشهود لها بالخير ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم بعد أن ألقيت عن كاهلي حملاً ثقيلاً وطرحت عن عاتقي أصراً وبيلاً وأراحني الله من عناء طويل وهذيان ليس له تحصيل وفتح لي بفضله ذلك الباب الذي لازمت قرعه ودخلت منه إلى بيت فيه برد اليقين وطمأنينة الحق، فطاحت تلك الدقائق التي كنت فيها وتلاشت تلك الآراء التي كنت آوي إليها، وذهبت عني إلى حيث تعوي الذياب وتنبح هناك الكلاب، وما أحسن ما قاله القائل:

وكيف ترى ليلي بعين ترى بها ... سواها وما طهرتها بالمدامع
وتلتذ منها بالحديث وقد جرى ... حديث سواها في خروق المسامع
أجلّكِ يا ليلي من العين إنما ... أراك بقلب خاشع لك خاضع

ولله در الآخر حيث يقول:

ألا أن وادي الجرع أضحى ترابه ... من المسك كافوراً وأعواده رندا
وما ذاك إلا أن هنداً عشيةً ... تمشّت وجرت في جوانبه بردا

ولقد تعاظمت المحنة على الإسلام وأهله بقوم ينفرون عن الأحكام والفتاوى المستندة إلى نصوص الكتاب والسنة ويأنسون بالأحكام والفتاوى المنسوبة إلى بعض أفراد الأمة الذين هم مكلفون بالشريعة كغيرهم، ومتعبدون بأحكامها كسائر الناس، وليسوا بشارعين بل متشرعين ولا متبوعين بل تابعين وناهيك خساراً وبواراً وجهلاً بمن يأثر كلام من هو من جملة المتعبدين بالشرع على كلام من جاء بالشرع فضلاً عن أن يسوي بينهما فضلاً عن أن يقدّم ما لا يجوز تقديمه، وقد رأينا من هذا وسمعنا ما يحجم القلم عن سرده حياءاً من الله تعالى فإنه من أعظم التجرّىء عليه والتنقيص له ـ تعالى عن ذلك ـ، ولا يستبعد هذا من لم يشاهده بل عليه أن يحمد الله على السلامة والعافية.

وكل أمر يخالف لما كان عليه أمر رسول الله ﷺ فهو رد للحديث الصحيح المتلقى بالقبول عند جميع الطوائف الإسلامية إلا من لا اعتداد بقوله وفعله، وقد عرف غالب أهل العصر من أنفسهم العجز عن ربط ما يأتون به بدليله، والقصور عن دفع ما يرد عليه لكونهم لا يعرفون الحجج الشرعية بل لا يعقلونها ولا يدرون بكيفية الاستدلال فعدلوا إلى هذه الحالة، ونفقها لهم من هو مثلهم من أهل الجهالة فكانت من أعظم الوسائل الشيطانية والذرائع الطاغوتية وداراهم من داراهم من المتأهلين، إما لمحبة السلامة والعافية أو لفتوره عن البيان الذي أمر الله به أو لمخافة فوات غرض من أغراض الدنيا أو لحفظ قلوب السواد الأعظم عن النفور عنه أو لرغوب النفس إلى عدم ذهاب الجاه الذي يعيش في ظله ويشرب من وبله وطله.

فطمّ الأمر وعمّ، ووجد الشيطان اللعين السبيل إلى طمس معالم الشريعة وإطفاء أنوار مشاعرها المضيئة واهتضام حملتها القائمين ببيانها للناس والله المستعان.

وقد علموا أن من المرجحات كثرة الورع والتعفف عن الحطام وتأثير الحق حيث كان، وتقديم الأدلة الشرعية على اجتهادات المجتهدين، وعدم التعصب لمذهب من المذاهب أو عالم من العلماء، فهذه هي المرجحات بالنسبة إلى حكم الله تعالى في تلك الحادثة.

وأما من تصدّر للجمع والتأليف وتحرير الدلائل وتقرير المسائل قاصداً لنشر ذلك في الناس وانتفاعهم به أو تصدر للفتيا بما أنزل الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ أو تصدّى للقضاء بين المسلمين بما شرعه الله فهو لا يتم اجتهاده إلا بالتبحر في كل علم من علوم السنة المطهرة مع إشرافه على ما يرجع إليها ويقوّيها من سائر العلوم على وجه يحصل له الظن بأنه لم يقصر في واحد منها تقصيراً يكون بسببه حمل الناس على العمل بخلاف ما شرعه الله لعباده، فإن استنباط المسائل يتفاوت بتفاوت المجتهدين في العلوم الشرعية، وإنه قد يقف الواحد منهم على الدليل من كتاب الله أو مما صح عن رسول الله ﷺ مع عدم وقوف الآخر عليه، وقد يستخرج المتبحر ما لا يستخرجه من دونه والفقهاء ليسوا ولم يكونوا بالممعين في فن الرواية ولا من أهلها، وقد لا يفرق أكثرهم بين صحيح الحديث وبين الضعيف بل وبين الموضوع فضلاً عن الخفي من علل الأحاديث ولا يعرفون ما يصلح للاحتجاج منه والاستدلال به وما لا يصلح منه لذلك.

ثم ما أوردته في هذا الكتاب من حكايات المذاهب والإجماعات عن غيري فليس الغرض به إلا مجرد الإلزام للقائل بها إذ هي في غالب الحالات خرافات وإذا كان الإجماعات تثبت بمثل هذه الترّهات فالقول بحجّية الإجماع تلاعب بالشريعة الحقة، والقياس قد ذهب إلى عدم كونه دليلاً طوائف والمهدي من هداه الله تعالى وهو المستعان.

فتاوى

الإمام الشريف صديق حسن القنوجي البخاري

(١٢٤٨هـ - ١٣٠٧هـ)

المسمى بـ:

دليل الطالب على أرجح المطالب

السؤال: من أقرّ بظواهر الإسلام هل يقضى بإيمانه أم لا؟[١]

الجواب: نعم، من أقر بظواهر الإسلام قُضي بإيمانه، وإن لم يبحث عن جميع العقيدة، وهذا هو الحق الذي لا يمتري فيه إلا مكابر وما أبعد ما جزم به المتعنتون من توقف الإسلام على معرفة حقائق ودقائق من علم الكلام لا يفهمها إلا المتدربون في المعارف العلمية، والشريعة السمحة السهلة عن هذا بمعزل، ولكن البِدَعَ تأتي بما لم ينزل به سلطان ولا قام عليه برهان من سنة ولا قرآن، على أن هؤلاء المتعنتين لم يظفروا من إكبابهم على تلك الدقائق بسوى الحيرة، كما أقر به كثير من محققيهم، والحيرة جهل، لأن العلم هو ما يتجلّى به الأمر، فكيف يتوقف الإسلام على معارف غاية مايستفيده من تبحر فيها أن يكون جاهلاً. قال رباني العترة الكرام، زمخشري أهل البيت عليهم السلام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في كتاب «البرهان القاطع في إثبات الصانع»: هذا الرازي، سلطان العلماء وحجة الحكماء وفخر الملة وشعلة الذكاء وفيلسوف الإسلام، بعد أن انتهج الطرق الفلسفية وسلك المسالك الخفية ينشد في كتابه «النهاية»:

العلم للرحمن جلّ جلالـــه وسواه في جهلاته يتغمغم
أين التراب من العلوم وإنما يسعى ليعلم أنـــه لا يعلم

ويقول في وصيته التي مات عليها: لقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج

---

(١) نص السؤال والإجابة عليه باللغة العربية.

الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم، لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى، ويمنع من التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذلك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية. وقال بعضهم:

وكم في البريـــة من عالم ... قوي الجدال دقيق الكلم
سعى في العلوم فلما يفد ... سوى علمـــه أنـــه ما علم

فبهذه الأمور علمنا أن الأنبياء ما أخذوا عقائدهم عن النظر ولا كانوا بحيث يجوز عليهم التواطؤ على الكذب، فلم يبق إلا أنهم علموا ما دانوا به علماً ضرورياً.

وقال أيضاً في كتاب «ترجيح أساليب القرآن لأهل الإيمان على أساليب اليونان في أصول الأديان وبيان بطلان ذلك بإجماع الأعيان بأوضح التبيان» ما حاصله: والأولى عندي الاحتياط في مسائل الفقه ما أمكن والتوقف في مسائل الكلام، قال: وكان عبدالله بن موسى يكرهُ الكلام فيما أحدث الناس، وكان إذا ذُكر له رجل ممن يتكلم قال: «اللهم أمِتنا على الإسلام» ويمسك. قال: فرأوا الجمل والقول بظاهر القرآن كافياً مؤدياً للعباد إلى الله تعالى فتمسكوا بذلك، فينبغي لمن أمَّ الدين وقصد إلى الله، الإقتداء بهم والتمسك بسبيلهم، أو يكونوا لم يعتقدوا في ظاهر الأمر وباطنه إلا القول بظاهر القرآن والجمل المجمع عليها، فقد يجب الاقتداء بهم أيضاً في ذلك.

قال: وهذا أسلوب الأنبياء والأولياء والأئمة والسلف كلهم في النظر، وخالفهم بعض المتكلمين وأنواع المبتدعة فتكلموا وتعمقوا وعبروا عن المعاني الجلية بالعبارات الخفية، ورجعوا بعد السفر البعيد إلى الشك والحيرة والتعادي والتكاذب، وقد اعترف كبراء المتكلمين بالوقوع في الحيرة والأمور المشكلة

المتعارضة. قال صاحب كتاب «الإمام»:

تجاوزت حد الأكبرين إلى العلى ... وسافرت واستبقيتهم في المفـــاوز
وخضت بحاراً ليس يدرك قعرها ... وسيرت نفسي في قسيم المفـــاوز
ولججت في الأفكـــار ثم تراجع ... اختياري إلى استحسان دين العجائز

وقال شيخنا وبركتنا الشوكاني في «وبل الغمام»: وقد كنت ـ وأستغفر الله ـ في أيام حرصي على التحصيل مشغوفاً بالوقوف على حقيقة ما دوّنه علماء الكلام من تلك القوانين فأتعبت نفسي فيها برهة من الزمن، ولما ظننت أني بلغت منها الغاية:

وغاية مـا حصلته من مبـــاحثي ... ومن نظري من بعد طول التدبر
هو الوقف ما بين الطريقين حيرة ... فمـــا عَلِمَ من لم يلق غير التحير

والذي اعتقده الآن هو ما كان عليه السلف الصالح من الإيمان بما قامت عليه الأدلة الصحيحة كائناً ما كان، وما تعارضت فيه الحجج ولم أهتد إلى الراجح، أو كان من متشابه الكتاب، أو استلزم ما لا يقوى القلب على القول به، كبعض أحاديث الصفات فأكل أمره إلى الله مع الإيمان بظاهره، ولم يتعبد الله أحداً من عباده بمعرفة حقيقة ذاته وصفاته وبما يكون منه عزّ وجل وما قد كان، بل أرشدهم إلى قصور أفهامهم عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[1]، وبقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2]، وأمرهم في هذه الدار بأعمال يؤدونها ونهاهم عن أفعال يفعلونها، فليتهم شغلوا أنفسهم بذلك، وتركوا ما ليس من

(١) طه: ١١٠.
(٢) الشورى: ١١.

شأنهم، فإن مسمى الإسلام والإيمان لا يتوقف إلا على تأديةِ ما أُمروا به، وترك ما نهوا عنه. وقد أوضح لهم هذا رسول الله ﷺ، وأنزل الله عليه جبريل من السماء في صورة رجل فسأله عن الإسلام فقال: «**أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتصوم رمضان**»، وسأله عن الإيمان فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره**»، وسأله عن الإحسان فقال: «**أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»، ثم غاب السائل وهو جبريل، فقال ﷺ لأصحابه: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم**»[(١)]، وهذا الحديث صح عنه ﷺ بإجماع المسلمين، فانظر ـ هداك الله ـ ما فسر به ﷺ الإسلام والإيمان، فإنه حاصل لكل عامٍ فضلاً عن عالم، وانظر كيف قال: «أن تؤمن بالله»، ولم يقل: أن تعرف ذات الله وصفاته، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة، وكل أمر ليس عليه أمره ﷺ فهو ردّ، فإذا سمعت من يقول: لا يكون الرجل مسلماً أو مؤمناً إلا بأن يفعل كذا، أو يقول كذا، أو يعلم كذا، أو يعتقد كذا فاعرضه على هذا القول المحمدي الذي وقع جواباً عن عظيم الملائكة جبريل بين يدي رب العزة لقصد تعليم هذه الأمة المرحومة، فإن وافقه فبها ونعمت، وإن خالفه فقل: هذا خلاف بينك أيها القائل وبين رسول الله ﷺ، والموعد القيامة والسلام.

ولست أعجب من غلاة المتكلمين وجفاة المتعجرفين من علماء أصول الدين، فإنهم لا يعرفون من السنة المطهرة نقيراً ولا قطميراً، ولهذا خالفوا منها ما تواتر، إنما العجب ممن له تمسك بالأقوال المصطفوية واشتغال بالأحاديث

---

(١) الحديث رواه البخاري في الإيمان. ١/ ١١٤، وفي التفسير: ٨/ ٥١٣، ومسلم: الإيمان ١/ ٣٦، والإمام أحمد في مسنده ٢/ ٤٢٦.